



وثيقة معلومات المشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

مرحلة التقييم/تاريخ الإعداد/التحديث: 18 تشرين الاول - أكتوبر 2017/
رقم التقرير: PIDISDSA21810

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع (الأم إن وجد)	أسم المشروع : مشروع تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في بغداد	الرقم التعريفي للمشروع: P162094	البلد العراق
مجال العمل (الرئيسي) المياه	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 30 تشرين الثاني - نوفمبر 2017	التاريخ التقديري للتقييم 27 أيلول - سبتمبر 2017	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ أمانة بغداد	المقترض/المقترضون جمهورية العراق	أداة الإقراض تمويل مشروع استثماري

الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين جودة امدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في بغداد
المكونات :

تعزيز القدرة المؤسسية للإدارة الحضرية المتكاملة للمياه وإدارة المرافق، وإنشاء بيئة تمكينية لإشراك القطاع الخاص
الاستثمار في البنية التحتية لإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي
إدارة المشاريع، الدراسات والرصد والتقييم

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ	مصدر التمويل
210.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
210.00	التكلفة الكلية للمشروع

فئة التقييم البيئي

ب - التقييم الجزئي

هل نُقِلت وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية والموافقة عليها إلى مدير قطاع الممارسات ؟ (لن يتم الإفصاح عنه)

لا

القرار

أقرت المراجعة الموافقة على مواصلة الاعداد

القرارات الأخرى (وفقاً لما تقتضيه الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري (الوطني)

1. في عام 2013 قَدَّر عدد سكان الجمهورية العراقية بنحو 33 مليون نسمة، 66% منهم يعيشون في مناطق حضرية. وفي الوقت الحاضر يقدر عدد النازحين في البلاد بـ 3.3 مليون. ويسكن نحو 27% من مجموع سكان الحضر في العراق في بغداد، وهي أكبر مدن البلاد إذ يقدر عدد سكانها ستة ملايين، ولا يشمل هذا الرقم حوالي 289,000 شخص من النازحين. وأظهر مسح للأسر في عام 2012 إن معدل الفقر على المستوى الوطني في العراق بلغ 19%، وإن 20% من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأن 70% منهم يعيشون بأقل من 4 دولارات للفرد يومياً. وفي عام 2012 بلغ معدل الفقر في بغداد 12%؛ ويرجح أن يكون هذا الرقم قد ارتفع بشكل كبير بسبب الصراع الأخير. وتبلغ البطالة معدلات عالية وتظل مشاركة القوة العاملة متدنية، لاسيما بالنسبة للنساء والشباب. وتشير الأرقام الرسمية لعام 2011 إلى إن مشاركة القوة العاملة والشباب بلغت 11% على الرغم من إن المستويات الفعلية، لاسيما في صفوف الشباب، يرحح أن تكون أكبر من ذلك بكثير.

2. وضعت الحكومة الحالية التي تحكم البلاد منذ سبتمبر/أيلول 2014 خطة إصلاح مُفصَّلة لبناء دولة أكثر شفافية، قادرة على تقديم خدمات أفضل للمواطنين. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه العراق في مسألة إعادة البناء طويلة الأمد لمؤسسات الدولة التي أضعفت بشكل منهجي على مدى الثلاثين عاما الماضية. وعلى الرغم من الوضع السياسي المُعقَّد، فإن السلطات ملتزمة بتنفيذ برنامج الحكومة للسنوات 2014-2018. والأولوية الإستراتيجية الأولى لهذا البرنامج هي تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تحرير المدن والمحافظات التي تسيطر عليها تنظيمات إرهابية واستعادة سيادة القانون. وفي 10 تموز 2017 أعلنت الحكومة العراقية تحرير الموصل ثاني أكبر مدينة بالعراق حيث كان يحتلها تنظيم داعش خلال السنوات الثلاثة الماضية. وتكاد لا توجد أي سابقة لازمة الإنسانية في العراق. ذلك إن وتيرة النزوح كانت هائلة خلال السنوات الثلاثة الماضية. وتتمثل الأولوية الثانية للبرنامج الحكومي في تقديم الخدمات العامة والارتقاء بمستويات المعيشة. ويشمل ذلك توفير خدمات المياه والكهرباء؛ وتحسين الأداء في قطاعي الصحة والتعليم؛ وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

3. مازالت المشاكل الأمنية التي يواجهها العراق حالياً والدور الكبير للدولة في الاقتصاد يشكل عبء أمام الاستثمارات ويعيق النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وقد أدت المخاطر الأمنية، وهبوط أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيسي للحكومة العراقية، إلى ازدياد تراجع النشاط الاقتصادي وتدهور الأوضاع المالية العامة. وبلغ معدل النمو الاقتصادي 0.1% في عام 2014 و 2.9% في 2015 نزولاً من 4.2% في 2013. ومع أن إنتاج النفط إزداد بمرور الوقت على الرغم من انخفاض أسعاره، فإن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انكمش بنسبة 5.1% في 2014 و 13.9% في 2015. وعلاوة على ذلك، يعاني الاقتصاد عموماً من ضعف الهيكلية بسبب الاعتماد الشديد على القطاع النفطي. وتقدم الشركات المملوكة للدولة والقطاع العام بشكل واسع معظم الوظائف الرسمية. وقد أفضت عقود من السياسة الاقتصادية الموجهة من قبل الدولة إلى تثبيط نمو القطاع الخاص. كما إن الوصول المحدود إلى التمويل، ووجود قطاع مالي متأخر النمو وتهيمن عليه بضعة بنوك مملوكة للدولة، ولوائح تنظيمية مالية ضعيفة قد أدى إلى تفاقم حدة هذه التحديات. وعلى أية حال فإن وجود قطاع خاص ينبض بالحياة يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار وخفض معدلات الفقر. وفضلاً عن ذلك، فإن الانتقال من الاستقرار إلى التنمية طويلة الأمد سوف يتطلب تحقيق التنوع وحيث يتوجب أن تسهم النشاطات

الاقتصادية التي لا تستند الى النفط هي الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي.

4. تترك الحكومة العراقية الحاجة الملحة نحو تطوير القطاع الخاص في مختلف مفاصل الاقتصاد. وتتمثل احدى الطرق نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الشراكات بين القطاع العام والخاص في مجال تنمية البنية التحتية إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة إن وجود بنية تحتية كافية يمكن ان يلعب دوراً في تحسين بيئة الاعمال والنمو الاقتصادي والاستقرار. ومع ذلك، فان الجهود الحكومية لم تتراجم بعد الى برنامج ملموس للشراكة بين القطاع العام والخاص نظراً للتركيز على تعزيز الاستقرار السياسي والاهتمام بالوضع الامني فضلاً عن الافتقار لفهم التعاقدات في الشراكة بين القطاع العام والخاص والمتطلبات التعاقدية على المستوى الوزاري. ونتيجة لذلك كان العراق غير ناجح نسبياً في تنفيذ خطته الخاصة بالبنية التحتية في السنوات القليلة الماضية. فضلاً عن ذلك، أُشير الى ان العديد من مشاريع البنية التحتية قد توقفت عند مراحل بناء مختلفة بسبب قيود الموازنة التي فرضت جراء الانخفاض المتواصل في أسعار النفط والاحتياجات التمويلية المرتبطة بالوضع الامني.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. أدركت الحكومة العراقية بان عقدها الاجتماعي مع المواطنين يعتمد على تحسين تقديم الخدمات العامة. وتستهدف الاصلاحات الدستورية الاخيرة، التي كرست المزيد من الصلاحيات والمسؤولية للمحافظات فيما يتعلق بتقديم الخدمات، الى تحسين إستهداف المشاريع والنفقات الامثالية من خلال جعل الحكومة أكثر قرباً من المواطنين وتعزيز مشاركة أكبر للمجتمع في تحديد الاولويات وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة للمواطنين. وعلى الرغم من هذه المزايا فان تقديم الخدمات بشكل غير مركزي شكل تحديات لقطاع الماء والصرف الصحي وبعض الاستثمارات. ذلك إن القدرات المحلية الضعيفة هيكلية، والتقدم المحدود نسبياً في نقل الصلاحيات المالية والادارية، والتقسيمات الاقليمية تمثل كلها معوقات حقيقية تعترض طريق التقدم نحو الامام بما ينسجم مع رؤية الدستور.

6. إن الحوافز التي قدمت للمحافظات نحو الاهتمام بالمشكلات القطاعية بطريقة شاملة لا تنسجم مع المسؤوليات الجديدة التي أنيطت بها. وفي الوقت الحاضر، نجد بان تخصيصات موارد الحكومة المركزية للنفقات الوزارية تستند وبشكل كبير الى المستويات السابقة لاعداد الموظفين، والى جانب ذلك فان نقل عائدات النفط والغاز الى المحافظات من خلال منح مشروطة يستند أما الى التوزيع المتساوي للفرد الواحد أو حجم النفط والغاز المنتج في المحافظات. وليس هناك من تقييم مقارن للاحتياجات النسبية للمحافظات وتدفق الاموال اليها بغض النظر عن أدائها أو الامتثال للمنتجات والاهداف الوطنية. إن تحقيق رؤية تقديم خدمة لامركزية سوف يتطلب اهتماماً كبيراً نحو مواجهة القيود السياسية والادارية والتقنية وتلك المتعلقة بالقدرات.

7. كما أشرنا في القسم السابق فانه ليس هناك في الوقت الحاضر مشاركة للقطاع الخاص وشراكة بين القطاع العام والخاص (أسلوب بناء وتشغيل أو الترخيص) في قطاع المياه. ونجد إن مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية تواجه معوقات تتمثل في الفترات الزمنية الطويلة اللازمة للعمل والقدرة المحدودة على هيكلة مشاريع يمكن تمويلها. ذلك إن معظم مشاريع البنية التحتية في قطاع المياه تشيد لفترة خدمة تمتد الى حوالي 20 عاماً. وبالتالي تعتمد الشراكات بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنية التحتية في قطاع المياه على التزامات حكومية طويلة الامد في صيغة اتفاقيات شراء، تنفيذ تنظيمي أو مساهمات حكومية. ولا بد من توفير دعم حكومي كبير من خلال تمويل استثمارات رأس المال ومنح التشغيل أو دفعات القدرة (وفق اتفاقية شراء طويلة الامد) فيما يتعلق بمسار أي عقد لشراكة بين القطاع العام والخاص. وعلاوة على ذلك، فان هناك حاجة لتحسينات اساسية وتعزيز مؤسسي من اجل الايفاء بمستويات الحد الادنى للاداء التجاري. وعلى المدى القصير سوف يتوجب على الحكومة العراقية أن تعمل ضمن



أطار الهياكل القائمة حالياً بهدف تقليل الفاقد من المياه المعالجة، وتحسين تدفق العائدات، وبلوغ معدلات جباية تسمح باسترداد التكلفة وعائد مناسب للاستثمارات، وتحسين نظم المعلومات الادارية والمالية. ولا بد من اتخاذ هذه الاجراءات من اجل اقامة بيئة تمكينية "تتابعية" لمشاركة القطاع الخاص. وقد صنف تقرير البنك الدولي المعنون "أداء الاعمال" لعام 2016 العراق في مرتبة متدنية جداً فيما يتعلق بـ "سهولة أداء الاعمال"، وحيث مازالت البيئة التنظيمية أبعد من أن تكون داعمة للقطاع الخاص. وبالإضافة الى ذلك، فان ادراك المستثمرين لوجود خطورة عالية في البلدان الهشة التي تشتمل على الصراع والعنف مثل العراق سوف يعيق على الأرجح تطور الشراكات بين القطاع العام والخاص في قطاع المياه في العراق في الوقت الحاضر.

8. يدار قطاع المياه والصرف الصحي في البلديات وبشكل اساسي من قبل وزارتين، هما وزارة الموارد المائية (الإمدادات المائية الكبيرة)، ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، وامانة بغداد. وهناك متسع لتحسين التنسيق بين الوزارات الحكومية المركزية. وعلى الرغم من إن وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والأشغال العامة مسؤولة عن تخطيط وإعداد الكثير من مشاريع المياه والصرف الصحي على مستوى البلديات، فإن الموافقة النهائية على مثل هذه المشاريع تصدرها وزارة التخطيط، وأماً الميزانية فيجب أن توافق عليها وزارة المالية. ولتحسين مستويات تقديم الخدمات، يغدو من الضروري زيادة التنسيق بين عمليات التخطيط على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لاسيما فيما يتعلق بإعداد الميزانية السنوية. ويجب إشراك المحافظات في عملية اتخاذ القرارات وهذا مايجري حالياً كجزء من العمليات الحالية لتحقيق اللامركزية. ويمكن الاعتماد على المساعدات الفنية لتحقيق التناغم بين إجراءات الميزانية، وتحقيق الاتساق بين الإجراءات الخاصة بالتوريدات (التعاقدات) وعمليات الصرف وإجراءات مراقبة المشروعات. ومازال العمل يتواصل في الانتقال من هيكل مركزي الى اخر لامركزي، ومازال الهيكل الجديد للمحافظات تحت الاعداد من قبل المحافظات. وسوف تقوم مجالس المحافظات بمراجعة هذا الهيكل وتقوم بتسليمه بعد ذلك لمجلس الوزراء والنواب.

9. تتمتع أمانة بغداد بوضع خاص، وتمتلك صلاحية إعداد وتنفيذ الخطط الخاصة بالمشاريع البادية للمياه والصرف الصحي. وينص القانون 16 لعام 1995 على الهيكل التنظيمي لأمانة بغداد التي تدير دائرتي ماء بغداد ومجاري بغداد. وينص البند الأول من القانون على ان تتولى أمانة بغداد تقديم الخدمات البلدية في بغداد. ولأمين بغداد ثلاثة وكلاء يساعده في أداء مهامه وواجباته. وتتص المادة الثامنة من القانون على أن تتولى دائرة ماء بغداد إدارة وتشغيل منظومة إمدادات مياه الشرب في مدينة بغداد.

خدمات المياه والصرف الصحي في بغداد

10. تغطي مدينة بغداد وضواحيها مساحة 950 كيلومترا مربعاً وتديرها أمانة بغداد. وتنقسم المدينة إلى 14 بلدية. وتُدار خدمات المياه والصرف الصحي مركزياً من قِبَل دائرتي ماء بغداد ومجاري بغداد، وهما مسؤولتان عن كل أصول ومرافق البنية التحتية. وفيما يتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، يقتصر دور البلديات على تركيب التوصيلات المنزلية، وصيانة شبكات المناطق والأحياء (أنابيب قطرها أقل من 200 ملليمتر). وتتولى أمانة بغداد مسؤولية تخطيط وتنفيذ المشروعات الاستثمارية في البلديات.

11. يعتبر نهر دجلة المصدر الوحيد لمياه الشرب في بغداد. ويبلغ متوسط تدفق المياه فيه نحو 21.2 مليار متر مكعب. وتقوم دائرة ماء بغداد بتشغيل 11 محطة لمعالجة المياه تنتج ما يُقدَّر بنحو 3.5 مليون متر مكعب يوميا (6% من متوسط التدفق السنوي لنهر دجلة)، وحيث يخطط لزيادة ذلك ليصل الى 6 مليون متر مكعب مع حلول عام 2030. ويوجد 13 خزناً للمياه يبلغ مجموع طاقتها التخزينية نحو مليون و58 ألف متر مكعب. ويقع نحو 53% من الطاقة التخزينية في الرصافة (الجانب الشرقي للمدينة)، و47% من الطاقة التخزينية في الكرخ (الجانب الغربي). ولكن عدد خزانات المياه غير كافٍ، ولا تكفي الطاقة التخزينية الحالية لسد



احتياجات المياه، وتعاني منظومة إمداد مياه الشرب في جانب الرصافة على وجه الخصوص من نقص حاد.

12. الاستخدام الحالي للمياه الجوفية يبدو محدوداً. ويتراوح عمق الطبقات الصخرية المائية "القريبة من السطح" و"الترسبات الأخيرة" ما بين 15 و 18 متراً. وتتصف المياه الجوفية بكونها مالحة وتتجاوز نسبة المواد الصلبة الذائبة الكلية مستوى 1,500 ملغم/لتر. وهناك مياه جوفية عذبة قليلة الملوحة تمتد بمحاذاة نهر دجلة. وليست هناك أي دراسات وتقييمات عن مخزون المياه الجوفية أو استراتيجيات معالجة المياه الجوفية قليلة الملوحة. إن الافتقار إلى مصادر مياه بديلة باستثناء نهر دجلة يؤكد الحاجة إلى دراسة المياه الجوفية، والبدء في خزن وفورات المياه، وتقليص استهلاك المياه، وتقليص الفاقد منها.

13. لا تتوفر عدادات لقياس التدفق عند نقطة التصريف في الشبكة أو تكون عاطلة. ويتم قياس حوالي 23 في المائة من توصيلات الخدمة الحالية من خلال استخدام عدادات مياه تعمل بشكل جيد. ولذلك، فإن من الصعب تقييم الفاقد من المياه بشكل دقيق. وهناك بعض الدراسات التي قدمت تقديرات عن الفاقد من المياه / المياه غير المحسوبة في حدود النسبة المئوية.

14. تتألف منظومة الصرف الصحي من شبكة تُغطّي نحو 92% من مساحة المدينة. ويوجد في بغداد محطتان رئيسيتان لمعالجة مياه الصرف، إحداهما في الرصافة وتُسمى "محطة الرستمية" والأخرى في الكرخ. وقد انخفضت بشدة الكفاءة التشغيلية لهاتين المحطتين ومحطات الضخ القديمة (بما يُقدّر بنسبة 30% إلى 50%). ولذلك، فإن محطتي المعالجة لا تعملان بفاعلية ولا يتم استعمالهما بشكل كامل. ويتم التخلص من الجزء الأعظم من مياه المجاري دونما معالجة ويشكل ذلك مصدراً رئيسياً لتلوث المياه السطحية والجوفية وخطورة على الصحة العامة.

15. منطقة العاصمة تبدو عاجزة عن مواصلة الحصول على خدمات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في ظل النمو السكاني السريع وبضمن ذلك تدفق النازحين (حوالي 289,000 شخص يقطن معظمهم في منازل مستأجرة أو تستضيفهم أسر). ويعاني قرابة 18% من السكان من انقطاعات يومية في الخدمات بل وتظهر انقطاعات أشد حدة في أشهر الصيف الحارة. ويلوث التسرب من انابيب المجاري شبكات مياه الشرب ومصادر المياه الجوفية مما يفاقم من حدة المشكلات الصحية والبيئية.

16. تعتبر التعرفة الحالية لاستهلاك المياه متدنية، ولا تُغطّي التكلفة الفعلية لمعالجة المياه ومياه الصرف الصحي. وتبلغ تعرفة استهلاك المياه في المنازل 10 دنانير عراقية للمتر المكعب (0.0086 دولار) لأول 30 متراً مكعباً من المياه شهرياً. ويستند هيكل تعريفات المياه إلى نظام الشرائح التصاعديّة، إذ يتألف من أربع شرائح كل منها 30 متراً مكعباً شهرياً. وتبلغ تعرفة استهلاك المياه للأغراض الصناعية والجهات الحكومية نحو 100 دينار للمتر المكعب. والتعرفة الخاصة بخدمات الصرف الصحي هي نفسها بالنسبة لخدمات مياه الشرب. وهذه الرسوم منخفضة بالمقارنة مع متوسط تكاليف التشغيل والصيانة لخدمات المياه، والذي قدّر بنحو 155 ديناراً عراقياً للمتر المكعب في عام 2013 (0.13 دولار). وعلى الرغم من تدني الرسوم، فإن جزءاً كبيراً من السكان لا يدفعون فواتير استهلاكهم من المياه، وقد يعود ذلك إلى عدم رضاهم عن نوعية الخدمات، ولكنه يرتبط أيضاً بسياسات معينة لا تتيح لدائرتي المياه والمجاري في بغداد بقباضي الرسوم من فئات معينة من المستهلكين من المنازل، وبتكاليف المعاملات المرتفعة لدفع فواتير مياه صغيرة القيمة جداً في ظل غياب جهاز مصرفي يؤدّي وظائفه بكفاءة في البلد.

17. **التغير المناخي** : وفقاً لتقييم المخاطر (Think Hazard) الخاص بالعراق، فإن منطقة بغداد تواجه مستوى عالياً من إمكانية التعرض لفيضانات الأنهار في المستقبل ومستوى متوسطاً من التعرض لشحة المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلد يواجه خطورة عند ارتفاع درجات الحرارة والحر. وتتجسد بعض الأمثلة الأخيرة لأحداث مناخية أُلقت بتأثيراتها على البلد في (أ) التغيرات في حدة



ومدى تكرار حوادث الجفاف والفيضانات كما هو في عامي 2013 و2015، (ب) الزيادة في درجات الحرارة وحيث تجاوزت موجات الحرارة مستوى 50 درجة مئوية مما أدى إلى توقف الدوام الرسمي أحياناً عام 2015، (ج) تناقص توفر المياه بسبب شحة مياه المطر. وما زالت مياه الصرف الصحي غير المعالجة تتسرب من المجاري بل وتتدفق نحو الشوارع وإلى نهر دجلة (المصدر المحلي الوحيد لمياه الشرب في مدينة بغداد)، وهذا يمثل خطورة صحية عامة في حالة ظهور فيضان لنهر دجلة بسبب التغيرات الجوية.

18. يتوجب على دائرتي الماء والصرف الحي في بغداد أن تتبعا نهجاً طويل الأمد في التعامل مع التغير المناخي الذي غالباً ما يتطلب اتخاذ إجراءات في جانب العرض فضلاً عن إدارة الطلب. ويتطلب التكيف مع هذه التغيرات المناخية التخطيط للبنية التحتية من أجل الإيفاء بالاحتياجات المستقبلية للطلب فضلاً عن توفير الحماية ضد الشحة أو الوفرة المحتملة في الماء. وقد يتطلب ذلك استثمار مصادر جديدة للمياه (مثل المياه الجوفية) من أجل تحقيق تنوع في قاعدة الموارد، وتوسيع مرافق المعالجة لجعلها تستوعب تدفقات أكبر حجماً، أو استخدام مرافق تحلية المياه أو إعادة التدوير أو التخزين متعددة الأغراض. وهناك حاجة إلى اتباع نهج متكامل للتخطيط يعتمد على التصاميم المرنة واستخدام خطط العمل المناخي للتخفيف من حدة المخاطر.

19. الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجنس): يعاني قطاع المياه من بغداد من عدة فجوات تتصل بالنوع الاجتماعي، وسوف يهتم هذا المشروع بثلاث منها - تلك التي تتعلق بالوظائف وأداء الرأي والفاعلية الشخصية. وعلى صعيد تاريخي كانت منشآت المياه والصرف الصحي تشتمل على تمثيل قوي للنساء مقارنة مع منشآت ممثلة لبلدان أخرى من عملاء البنك الدولي. ومع ذلك فإن المرأة في هذه المنشآت تفتقر إلى الفرص الكافية التي تمكنها من تحقيق النمو والتطوير المهني الذي يوفر لها إمكانية الارتقاء الوظيفي في مؤسستها. وإلى جانب ذلك فإنه بينما تتصف النساء في بغداد بكونهن متعلمات ويتمتعن بمستوى وعي عالٍ حيال بيئتهن فإنهن غالباً ما يفتقرن إلى المعلومات وفرص حل المشكلات المتعلقة بالماء والصرف الصحي في منازلهن ومجتمعاتهن. ويعود هذا جزئياً إلى حقيقة إن منافذ معالجة التظلمات ومشاركة المواطن قليلة جداً وأما تلك المتوفرة فيهمين عليها الرجال.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين جودة خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي في بغداد.

النتائج الرئيسية

20. سيقوم المشروع برصد المؤشرات الأساسية التالية بهدف قياس إنجازات الهدف الإنمائي للمشروع:

- عدد الأشخاص الذين ينتفعون من الوصول إلى إمدادات مياه محسنة.
- عدد الأشخاص الذين ينتفعون من الوصول إلى خدمات الصرف الصحي.
- استمرارية إمداد المياه عند حد أدنى للضغط هو 10 م في بلديتي الشعب والرشيدي.

د. وصف المشروع

21. المكون الأول: التعزيز المؤسسي لإدارة الماء الحضري المتكاملة وإدارة المرافق، وإقامة بيئة تمكينية لمشاركة القطاع الخاص (11.475 مليون دولار). سوف يدعم هذا المكون أمانة بغداد فيما يتعلق باتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية الخاصة بأمن المياه والمحافظة عليها في المدينة. وسوف ينصب التركيز على تحسين المعرفة والجاهزية المؤسسية فيما يتعلق بجميع جوانب أمن المياه وإدارة المياه الحضريّة، وبضمن ذلك القدرة على التعافي (إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية)، إستدامة

استخدام المياه، الاستخدام المحتمل للمياه الجوفية، الاستخدامات غير التقليدية للمياه (إعادة استخدام المياه العادمة) وإدارة مياه الأمطار.

22. سيدعم هذا المكون دائرتي ماء ومجاري بغداد في سياق تعزيز الإدارة المالية وإدارة الإيرادات من خلال آليتين رئيسيتين هما: (1) تعزيز إدارة الإيرادات في الدائرتين من خلال إعداد دليل لإدارة الإيرادات، وإعادة تصميم أساليب العمل، وتدريب الموظفين؛ (2) رقمنة سجلات المستهلكين وحوسبة ممارسات الفوترة والجباية. وفي الوقت نفسه، سيدعم هذا المكون هاتين الدائرتين في تعزيز إدارتهما المالية عن طريق تحسين إعداد التقارير المحاسبية والمالية، تحسين محاسبة تكاليف تقديم الخدمات، حوسبة سجل الأصول، واعتماد ممارسات حديثة لإدارة الأصول.

23. في إطار هذا المكون، سيتم تفحص نماذج مبتكرة لتمويل القطاع الخاص، وسيتم بناء القدرات من أجل هيكله المشاريع القابلة للتمويل وإدارة العقود. وسيتم تعزيز القدرات في مجالات التمويل المبتكر، التعاقدات وإدارة العقود في الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال سلسلة من الدورات التدريبية وتبادل المعارف ضمن سياق ما يسمى بالتبادل المعرفي ما بين بلدان الجنوب في شكل جولات دراسية. وسوف تشمل دورات التدريب على مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات؛ العقود المستتدة إلى الأداء؛ وخيارات التمويل وأدوات تقاسم المخاطر. وهناك جوانب أخرى في التعزيز المؤسسي سوف تتم دراستها والاهتمام بها خلال التنفيذ، مثل التباين في تخصيصات الحكومة العراقية لموازنة أمانة بغداد، وقضايا التنسيق بين الوزارات المركزية وبين الوزارات المركزية وأمانة بغداد.

24. المكون الثاني: الاستثمار في البنية التحتية لإمداد مياه الشرب ومياه الصرف الصحي (188 مليون دولار)، وسوف يغطي:

25. إنشاء خزان "R2" (71 مليون دولار): ستألف الأعمال الرئيسية من: خزان أرضي المستوى كونكريتي ثنائي الحجرية بطاقة إجمالية قدرها 135 000 متر مكعب؛ أعمال المداخل والمخارج، أنظمة التحكم بالفائض في الخزان؛ المضخات، نظام الأنابيب؛ ومحطة الكلورة. وسوف يضمن الخزان تحسين نوعية وموثوقية خدمات إمداد المياه في المنطقة التي يخدمها، وهي بلدية الشعب و يبلغ عدد سكانها أكثر من 550,000 نسمة. وسيساعد بناء الخزان المدينة على إدارة إمدادات الماء بشكل أفضل في حالة الجفاف الناجم عن المناخ.

26. إعادة تأهيل محطات الضخ وبضمن ذلك شبكة المجاري الرئيسية (68 مليون دولار): وسيشمل ذلك إعادة تأهيل 29 محطة رفع للصرف الصحي عن طريق استبدال المضخات القديمة والأعمال الكهربائية المرتبطة بها. وسيشمل ذلك أيضاً إعادة تأهيل منظومة التصريف الجذعية الرئيسية، وفتحات الدخول إلى المجاري. وفي الوقت الحاضر تتدفق المياه العادمة غير المعالجة من المجاري إلى الشوارع ونهر دجلة. وسيضمن هذا المشروع وصول هذه المياه إلى محطات معالجة المياه العادمة التي تعاني من ضعف في الاستخدام، مما يقلل من الآثار الصحية العامة الناجمة عن التعرض لمياه الصرف الصحي غير المعالجة في حالة فيضان نهر دجلة الناتج عن التغيرات المناخية.

27. خفض إمداد المياه غير المدرة للدخل (39 مليون دولار أمريكي): سوف يشمل ذلك على تشكيل وحدة أو قسم لإدارة إمدادات المياه غير المدرة للدخل، إنشاء نطاقات لقياس استهلاك الماء في الأحياء والمناطق، ونظام لإدارة المياه غير المدرة للدخل، والتقليل من الخسائر المادية عن طريق استبدال قرابة 130 كيلومترا من شبكة توزيع إمدادات المياه في بلديتي الرشيد والشعب. وتشتمل شبكات التوزيع التي سيتم إصلاحها على أنابيب التصريف، الأنابيب الرئيسية والثانوية التي يتراوح قطرها ما بين 100 و 700 ملم وهي قديمة وغالباً ما تكشف عن تصدعات متكررة مع تسرب عالٍ مما يؤدي إلى إمدادات متقطعة لمياه متدنية الجودة. وسيتم إنشاء نظام المراقبة الإشرافية وجمع البيانات. وسيوفر ذلك لدائرة ماء بغداد وسيلة لرصد ومراقبة نظام إمدادات المياه وتحسين الأداء

التشغيلي. وسيكون للحد من خدمات المياه غير المدرة للدخل مكاسب تتصل بكفاءة الطاقة. كما سيؤدي تقليل التسريبات إلى تحسين قدرة المدينة على التعامل مع أي نقص في المياه في المستقبل يرتبط بالتغيرات المناخية.

28. الأعمال الهندسية، الإشراف على البناء، وضبط الجودة (10 مليون دولار أمريكي): سوف تقدم شركة استشارية هندسية وإدارية متعددة التخصصات المساعدة لوحدة إدارة المشروع فيما يتعلق بالتنفيذ الكلي للمشروع. وسيضمن الدعم الذي ستقدمه هذه الشركة الاستشارية لوحدة إدارة المشروع تقديم الدعم للأعمال الهندسية، الإشراف على أعمال البناء، ضبط الجودة، التعاقدات، إدارة المياه غير المدرة للدخل، والبيئة، والمساعدة في مراقبة التقدم المادي والمالي.

29. المكون الثالث: إدارة المشروع، الدراسات والمراقبة والتقييم (10 ملايين دولار): سيدعم هذا المكون تشغيل وحدة إدارة المشروع في أمانة بغداد. وقد تم تشكيل وحدة إدارة المشروع بشكل جيد وهي تضم موظفين من دوائر ماء بغداد، مجاري بغداد، وأمانة بغداد. وستقوم وحدة إدارة المشروع بتنسيق التخطيط العام، والتنسيق، التنفيذ، والإشراف على أعمال المشروع بما في ذلك التعاقدات المركزية وإدارة التمويلات.

30. سيوفر المكون الثالث تمويلًا لغايات إعداد أربع دراسات جدوى لمحطات معالجة المياه و ثلاث منظومات للمجاري، وبضمن ذلك محطة الخنساء لمعالجة مياه الصرف الصحي في إطار تمويل القطاع الخاص. وإلى جانب ذلك سيوفر هذا المكون التمويل لغايات إشراك المواطنين بما في ذلك إقامة وتشغيل آلية للتظلمات (تلقي الشكاوى)، الاتصال والتوعية حول المحافظة على المياه، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، الرصد والتقييم، وحيث يشمل ذلك إنشاء شبكة دولية للقياس المرجعي بهدف تقويم الأداء في دائرتي ماء ومجاري بغداد، الرصد الدوري خلال التنفيذ، مسوحات رضا المستفيدين؛ مراجعة منتصف المدة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (MIGA). وأخيراً، سيمول هذا المكون أنشطة بناء القدرات التي تستهدف الإناث من الكادر الإداري والفني في أمانة بغداد ودائرتي ماء ومجاري بغداد .

هـ - التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

31. ستكون أمانة بغداد المؤسسة التنفيذية، وهي التي تتولى مسؤولية توفير وإدارة خدمات الماء والصرف الصحي في بغداد. وتمتلك أمانة بغداد أصول (موجودات) البنية التحتية للمياه والصرف الصحي التي تديرها دائرتي الماء والصرف الصحي في بغداد. وقد تم إنشاء وحدة إدارة المشروع وستكون مسؤولة عن الإدارة اليومية لتنفيذ المشروع بما في ذلك التعاقدات، إدارة العقود، الإدارة المالية، والصرف، الضمانات، والرصد والتقييم.

32. ستقوم شركة متعددة التخصصات للاستشارات الهندسية والهندسية بمساعدة وحدة إدارة المشروع فيما يتعلق بالتنفيذ الكلي للمشروع في مجال الدعم الهندسي، والإشراف على أعمال البناء، ومراقبة الجودة. وسوف يشمل الدعم الإداري لوحدة إدارة المشروع على دعم الإدارة المتكاملة للمياه الحضرية، مشاركة القطاع الخاص، التعزيز المؤسسي، التعاقدات، الضمانات، والرصد والتقييم. ومن خلال التشاور الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية وتلقي الدعم الاستشاري منها، سيدعم المشروع إعداد دراسة جدوى لمحطة الخنساء لمعالجة مياه الصرف الصحي في إطار تمويل القطاع الخاص.

33. سيتم تنفيذ المشروع على مدى فترة تمتد الى خمس سنوات. وتبدو الجاهزية للتنفيذ متقدمة للغاية. وقد تم نشر إشعار عام للتعاقدات أو التوريدات على موقعي أمانة بغداد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. وأصبحت التصاميم التفصيلية جاهزة بما في ذلك مواصفات العقد ووثائق العطاءات الخاصة بالعقد الاضخم الذي يتصل بخزان R2. وبالإضافة إلى التصاميم التفصيلية، تم وضع اللمسات الأخيرة على جدول الكميات ومواصفات العقود لمعظم استثمارات الصرف الصحي، بل وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً.

و. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية التي تتصل بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)

تنتشر أنشطة المشروع في أنحاء مدينة بغداد العاصمة. وتشتمل المناطق المُحدَّدة على ما يلي: (1) منطقة الدورة التي تقع في جهة الكرخ جنوبي بغداد؛ و(2) منطقة الرشيد التي تقع أيضاً في جنوب بغداد، و(3) منطقتي الحبيبية والرصافة وتقعان في شمال بغداد. وفضلاً عن ذلك، فإن هناك معلومات تفصيلية عن المواقع المادية وخصائصها فيما يتعلق بمحطات الضخ الخمس والعشرين (الصرف الصحي) في الرصافة في خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية الخاصة بهذا المكون الفرعي.

ز. أسماء المختصين بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق:
تريسي هارت، مختصة بالإجراءات الوقائية البيئية
تشاوغانغ وانغ، مختص بالإجراءات الوقائية الاجتماعية
ابراهيم اسماعيل محمد بسالمة، مختص بالإجراءات الوقائية الاجتماعية

ح. السياسات الوقائية التي قد تكون لها علاقة بالمشروع

التفسير (اختياري)	هل تم تفعيلها؟	السياسات الوقائية
<p>هذا المشروع مُصنّف في الفئة (ب) بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة التي تتعلّق بالمواقع ويمكن إزالتها، ومن ثم يمكن معالجتها بسهولة بتطبيق إجراءات التخفيف المناسبة. هذه الآثار السلبية المحتملة قد تشمل على ما يلي: سوء نوعية الهواء والضوضاء، مُخلفات أعمال الإنشاءات، بما في ذلك الانابيب القديمة والبنية التحتية للمجاري التي تتطلب الإزالة السليمة، قضايا الصحة والسلامة للموظفين، عرقلة مرور المركبات والمشاة، انقطاعات إمدادات المياه، ومخاطر تلوث المياه في الشبكة القائمة. وقد تم إعداد تقييم للأثر البيئي والاجتماعي وخطة للإدارة البيئية والاجتماعية لمجمّع خزانات المياه R2، وكذلك لمحطات رفع الصرف الصحي في الحبيبية والدورة والغزالية. وأخيراً تم إعداد خطة عامة للإدارة البيئية والاجتماعية لـ 22 محطة أخرى لرفع مياه الصرف الصحي في الرصافة...وبالإضافة الى وثائق السياسات الوقائية هذه والتي تعنى بإدارة معالجات انشائية معينة والتخفيف من تأثيراتها فان المشروع سوف يتضمن تقويماً لاسترداد تكلفة اعمال الفوترة والجباية. وسوف يشتمل هذا التقويم على استعداد وقدرة المستفيدين على دفع اجور الخدمات التي تقدم لهم والطرق المفضلة للدفع فضلاً عن التبريرات التي يطرحونها لاجرامهم عن الدفع.</p>	نعم	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
لا علاقة لها بالمشروع	لا	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)

لا علاقة لها بالمشروع	لا	الغابات (OP/BP 4.36)
إن محطات معالجة مياه الصرف الصحي قد تجتذب الآفات ولاسيما الذباب والقوارض ولكن هذا المشروع لايمول إنشاء أو إعادة تأهيل أو تشغيل مثل هذه المحطات . ولذلك فان هذا المشروع لايمول اي مبيدات أو اي أشكال اخرى لمكافحة الآفات.	لا	مكافحة الآفات (OP 4.09)
إن محطات رفع مياه المجاري التي ستخضع لإعادة التأهيل وكذلك خزان R2 الذي سيتم تشييده، تقع في مناطق حضرية مكتظة من مدينة بغداد، ولذلك فانه من غير المرجح ان تكون هناك أي موارد ثقافية مادية تركت كماهي لم تمس.	لا	الموارد الثقافية المادية (OP/BP 4.11)
لا توجد شعوب أصلية في منطقة تقديم الخدمات.	لا	الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
لايشتمل المشروع على أي حيازة للأرض أو إعادة توطين قسرية ترتبط بالمشروع. ولكن تم إعداد أطار عمل عام لسياسة إعادة التوطين كإجراء احترازي - مخافة أن تكون هناك - خلال تنفيذ المشروع - خسارة مؤقتة في الدخل تسببها أعمال البناء و/أو تحويل مسار المرور.	نعم	إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
لا علاقة لها بالمشروع	لا	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
تقع منطقة المشروع على نهر دجلة الذي هو ممر مائي دولي. ولكن المشروع يشتمل على إعادة تأهيل محطات الضخ الحالية، تشييد خزان لمياه الشرب، وإدارة المياه غير المدرة للدخل، وبضمن ذلك إستبدال الشبكة القديمة لتوزيع مياه الشرب. ولايتضمن المشروع اعمالاً وفعاليات يمكن ان تتجاوز الطاقة الاصلية لمحطات الضخ ولن يؤدي الى زيادة سحب المياه من نهر دجلة. وبالتالي فان المشروع يندرج ضمن الاستثناءات الخاصة بمتطلبات الاشعار للسياسات الاجرائية 7.50 الواردة في البند 7.a من السياسات الاجرائية 7.50. وقد وافق نائب المدير الاقليمي على مثل هذا الاستثناء في 22 شباط 2016.	نعم	المشاريع المقامة على ممرات المياه الدولية (OP/BP 7.50)



المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

لا علاقة لها بالمشروع

القضايا الأساسية للسياسات الوقائية وإدارتها

أ. خلاصة بالقضايا الأساسية للسياسات الوقائية

1. صف فيما كانت هناك أي سياسات وقائية وتأثيراتها التي ترتبط بالمشروع المقترح. حدّد و صف أي تأثيرات محتملة واسعة النطاق تكون مهمة أو لا يمكن إزالتها :

يندرج هذا المشروع ضمن الفئة البيئية (B) وفقاً للسياسة الإجرائية (OP 4.01) للبنك الدولي ، وذلك بسبب التأثيرات البيئية والاجتماعية الضارة المحتملة التي تختص بالموقع ويمكن التخلص منها، وبالتالي يمكن معالجتها بسهولة من خلال تطبيق اجراءات التخفيف المناسبة. ويمكن أن تشمل هذه الآثار البيئية الضارة المحتملة ما يلي: سوء نوعية الهواء والضوضاء؛ مخلفات اعمال الانشاءات بما في ذلك الأنابيب القديمة والبنية التحتية للصرف الصحي التي يتوجب التخلص منها بشكل مناسب؛ قضايا الصحة والسلامة الخاصة بالموظفين؛ فضلا عن إعاقة حركة المركبات والمشاة. وستتضمن وثيقة العقد الخاصة بإعادة تأهيل محطات الضخ وبناء خزان R2 البنود التي تم الاتفاق عليها لتخفيف الأثر القصير الامد للضوضاء وارتباك حركة المرور والصحة والسلامة. وسيساهم المشروع في تحسين البيئة في المقام الأول من خلال إعادة تأهيل محطات رفع مياه المجاري . ولا يشتمل المشروع على تنمية موارد مائية جديدة ولن يدعم توسيع أو إعادة تأهيل مرافق معالجة مياه الصرف الصحي غير المستغلة بالكامل. ليست هناك أي تأثيرات محتملة كبيرة النطاق و / أو مهمة و / أو لا يمكن التخلص منها.

2. صف أي تأثيرات محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الامد تعود الى النشاطات المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:

سيكون لإعادة تأهيل محطات رفع مياه الصرف الصحي تأثيرات إيجابية طويلة الأجل فيما يتعلق بتقليل تصريف حالات الطوارئ إلى نهر دجلة بسبب حالات الانسدادات و / أو حالات الفائض. وهذا التقليل من تصريف حالات الطوارئ يؤدي أيضاً إلى ظهور تأثيرات إيجابية غير مباشرة على التربة والأرض، والمياه الجوفية. وسوف يوفر بناء خزان R2 المزيد من الاستقرار في إمدادات المياه وجودة المياه للمستهلكين. كما أنه سيخفف الضغط على مناطق الضغط المجاورة. وسوف تؤدي كل من هاتين المعالجتين إلى تحسين كفاءة استخدام المياه الموجودة في منظومة المياه في بغداد.

3. صف أي بدائل للمشروع (إذا كان الامر ذا صلة) قد تم النظر فيها بهدف تفادي التأثيرات السلبية أو التخفيف عنها؟

أشتمل التصميم الاصلي لهذا المشروع على توسيع محطة الدورة لمعالجة المياه. ولكن تم تأجيل هذا المكون بهدف تنفيذ حلول مثل - التقليل من المياه غير المدرة للدخل، خطط تحويل المياه، اعادة استخدام مياه المطر والصرف الصحي - من اجل زيادة كميات المياه المتاحة للاستهلاك الحضري دون التوسع في المنشآت الحالية أو بناء مرافق جديدة.

4. صف الاجراءات التي اتخذتها الدولة المقترضة بهدف الاهتمام باي قضايا تتصل بالسياسات الوقائية. قدم

تقيماً لقدرات الدولة المقترضة فيما يتعلق بالتخطيط لهذه الإجراءات وتنفيذها.

تمتلك الدولة المقترضة خبرة كبيرة في مجال تنفيذ السياسات الوقائية والإشراف من خلال مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي لحالات الطوارئ في بغداد الذي تم إغلاقه مؤخراً (P087912). إن نفس الأفراد الذين كانوا يمارسون دور نقاط الاتصال المعنية بالضمانات البيئية والاجتماعية في ذلك المشروع، والذين يمتلكون الآن خبرة كبيرة في مجال الإجراءات الوقائية، سيتم تنسيبهم إلى وحدة إدارة المشروع في المشروع كموظفين بيئيين واجتماعيين يمثلون دائرتي ماء ومجري بغداد. وسيعمل هؤلاء الموظفون بشكل وثيق مع فريق من المهندسين المقيمين - الذين أنيطت بهم مهمة إجراء زيارات ميدانية منتظمة لمواقع البناء لتقييم وتوثيق امتثال المقاول لأحكام خاصة من العقد- على إدراج إجراءات الصحة والسلامة المهنية المناسبة؛ وإدارة القضايا الخاصة بالهواء، والمياه، والضوضاء، والتخلص من النفايات؛ تسييج الموقع وضمان الأمن على مدار 24 ساعة؛ وتحويل حركة المركبات والمشاة والسلامة.

سيتولى المقاولون قيادة مهام التخفيف البيئي؛ وتقدر قيمة إجراءات التخفيف المراد إدراجها في عقود الإنشاء بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 4 في المائة من إجمالي تكاليف العقد. ومن المتوقع أن تتضمن فرق الإنشاءات مهندسي سلامة في الموقع. وقد تم تخصيص مبلغ 2 مليون دولار أمريكي في المكون الثالث لتغطية تقييم وتعزيز قدرات مختبرات نوعية المياه في دائرتي ماء ومجري بغداد، وتوفير التدريب المتعلق بالإجراءات الوقائية ذات الصلة طوال مدة المشروع وتحديث آليات تلقي النظمات في دائرتي ماء ومجري بغداد، والبلديات. ويضم المشروع برنامجاً للمساعدة التقنية يشتمل على بنود لتعزيز البروتوكول الحالي لدائرتي ماء ومجري بغداد فيما يتعلق بالرصد الإبلاغ عن نوعية المياه بما في ذلك وضع خطوط الأساس لتحديد نقاط الرصد الحرجة وإعداد وتنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية لدائرتي ماء ومجري بغداد والبلديات حول موضوعات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية.

سيتم تعيين شركة استشارية لتنفيذ المشروع بهدف تقديم تقييم مستقل لكفاءة عمل كل من مهندسي السلامة في الموقع الذين سيقوم بتوظيفهم المقاولين وكذلك تقييم عمل المهندسين المقيمين من دائرتي ماء ومجري بغداد. وإذا ماكانت الحالة الامنية تسمح بذلك، سيقوم مختصون بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية من البنك الدولي إما بإجراء زيارات ميدانية للتحقق من تقارير الرصد الفصلية الخاصة بالامتثال للإجراءات الوقائية و/أو الاجتماع مع مسؤولي السلامة البيئية في وحدة إدارة المشروع وخبراء الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الشركة الاستشارية العاملة في المشروع. وخلال تنفيذ المشروع، سيقوم خبراء الشركة الاستشارية بتصميم وعقد ورش عمل حول الموضوعات ذات الصلة بما في ذلك - دون أن يقتصر عليه - الصحة والسلامة التشغيلية، إجراءات التخفيف التي تقدمها الممارسات الجيدة، المسؤوليات المؤسسية الخاصة بالقياس والرصد والإبلاغ لضمان الامتثال؛ وممارسات الإشراف الموقعي على أعمال الإنشاءات، بما في ذلك توثيق الرصد والإبلاغ.

5. حدد اصحاب المصلحة الاساسيين وصف آليات التشاور والكشف عن السياسات الوقائية مع التأكيد على

الاناس الذين يحتمل تأثرهم؟

تم الإعلان عن المشاورات العامة التي أقامتها دائرتي ماء ومجري بغداد مابين تشرين الثاني 2015 وكانون

الثاني 2017. وجمعت هذه المشاورات العامة ما بين المشاورات العامة المفتوحة والمقابلات الفردية مع الجيران الذين يحتمل تأثرهم بشكل مباشر في كل موقع من المواقع. وقد تم الكشف عن أدوات الاجراءات الوقائية البيئية الثلاثة تقريران عن (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي) / (خطط الإدارة البيئية والاجتماعية) وخطة عامة عن (الإدارة البيئية والاجتماعية) في الموقع الخارجي للبنك الدولي على الانترنت وفي البلد (31 آب 2017) وفي المواقع التي يمكن الوصول إليها للجمهور وفي شكل ولغة يمكن للأشخاص المتضررين فهمها. وسوف تشمل كل من وثائق الاجراءات الوقائية الثلاث هذه على ملخصات تنفيذية باللغة العربية والإنجليزية. ونظرا لوقت الاعداد المطول، ستقوم وحدة إدارة المشروع بتصميم وعقد وتوثيق المشاورات الخاصة بالمواقع قبل بدء مرحلة الانشاء. وسيتم ايراد تفاصيل هذه المشاورات في تقارير تقدم العمل لوحدة إدارة المشروع وتوثيقها في وثائق البنك الدولي، وبضمن ذلك النسخة المفصح عنها من تقرير حالة التنفيذ.

ب. متطلبات الإفصاح (ملاحظة: لن تظهر الاجزاء التالية إلا اذا تم تفعيل السياسة ذات الصلة)

التقييم البيئي/التدقيق/ خطة الادارة/ جوانب أخرى

فيما يتعلق بمشاريع الفئة (A)، تاريخ توزيع الخلاصة التنفيذية للتقييم البيئي على المدراء التنفيذيين

تاريخ التسليم لغايات الإفصاح

تاريخ الاستلام من قبل البنك الدولي

31-Aug-2017

21 آب 2017

الإفصاح "داخل البلد"

العراق

31 آب 2017

الملاحظات

الموقع الإلكتروني لامانة بغداد، وبضمن ذلك الملخصات التنفيذية باللغتين العربية والانكليزية

خطة العمل الخاصة باعادة التوطين/إطار العمل/عملية صياغة السياسة

تاريخ التسليم لغايات الإفصاح

تاريخ الاستلام من قبل البنك الدولي

31 آب 2017

26 أيلول 2017



الإفصاح "داخل البلد"

العراق

31 آب 2017

ملاحظات

موقع الالكترونى لامانة بغداد، وبضمن ذلك الملخصات التنفيذية باللغتين العربية والانكليزية

ج. مؤشرات رصد الامتثال على المستوى المؤسسي (يتم ملؤها عند اتمام وثيقة حسم الخلافات مابين الدولة والمستثمرين في إجتماع القرار، قرارات المشروع)

التقييم البيئي - OP/Bp/GP 4.01

هل يتطلب المشروع تقريراً منفصلاً عن التقييم البيئي (وبضمن ذلك خطة الادارة البيئية) ؟

نعم

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) فهل قامت وحدة البيئة الاقليمية أو مدير الممارسات بمراجعة تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟

نعم

هل تم إدراج التكلفة وجوانب المسؤولية الخاصة بخطة الادارة البيئية في القرض/الائتمان ؟

نعم

إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)

هل تم إعداد خطة اعادة التوطين/ خطة مختصرة / إطار عمل السياسة / إطار عمل العملية (وفقاً لما هو ملائم) ؟

نعم

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) فهل قام مدير الوحدة الاقليمية المسؤول عن الاجراءات الوقائية أو مدير الممارسات بمراجعة الخطة؟

نعم

هل يتوقع ان يحدث نزوح / إنتقال مادي ؟

لا

هل يتوقع حدوث نزوح اقتصادي ؟ (فقدان الاصول أو الوصول الى الاصول مما يؤدي الى مصادر الدخل أو الوسائل الاخرى لكسب

الرزق؟

يحدد لاحقاً



المشاريع في الممرات المائية الدولية (OP 7.50)

هل تم إبلاغ الدول المتشاطئة بالمشروع؟

لا ينطبق على المشروع

إذا كان المشروع يندرج تحت واحدة من توقعات متطلبات الإبلاغ فهل تم حسم ذلك مع القسم القانوني، وتم إعداد وارسال مذكرة الى

نائب الرئيس الاقليمي؟

نعم

هل وافق نائب الرئيس الاقليمي على مثل هذا الاستثناء؟

نعم

سياسة البنك الدولي الخاصة بالافصاح عن المعلومات

هل تم إرسال وثائق السياسات الوقائية ذات الصلة الى البنك الدولي لغايات الافصاح؟

نعم

هل تم الكشف عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد في مكان عام في شكل ولغة يمكن فهمها والوصول اليها من قبل الفئات المتضررة

من المشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية؟

نعم

جميع السياسات الوقائية

هل تم إعداد تقييم زمني مقبول وموازنة ومسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ الاجراءات المتعلقة بالسياسات الوقائية؟

نعم

هل تم إدراج التكاليف المتعلقة باجراءات السياسة الوقائية ضمن تكلفة المشروع؟

نعم

هل يشتمل نظام الرصد والتقييم في المشروع على رصد تأثيرات السياسات الوقائية والاجراءات المرتبطة بها؟

نعم

هل تم الاتفاق على ترتيبات تنفيذ مقبولة مع المقترض وتم توضيح ذلك بشكل كاف في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

نقاط الاتصال

عبد الحميد آزاد

كبير أخصائي الموارد المائية

نافع محمد مفيد
اخصائي امدادات المياه

المقترض/ العميل/ المتلقي
جمهورية العراق

المؤسسات القائمة بالتنفيذ
أمانة بغداد
المهندس ابراهيم حسين
وكيل امين بغداد

pmt.baghdadmayoraty@gmail.com

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

Telephone: (202) 473-1000

Web: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

عبد الحميد أزد نافع محمد مفيد	رئيس فريق العمل:
تمت الموافقة من قبل :	
8 أيلول /سبتمبر 2017	نينا تشي مستشار السياسات الوقائية:
8 أيلول /سبتمبر 2017	ستيفن إن شونبرجر مدير الممارسات/ المدير
17 أيلول/سبتمبر 2017	ساروج كومار جها المدير القطري